الشيوعي: الحكومة تخشى شباب الحركة الاحتجاجية وتلاحقهم بذريعة (الإيمو)

التيارات الديمقراطية تتحد لمواجهة الأحزاب الدينية في انتخابات المحافظات

يسعى التيار الديمقراطي إلى تكوين جبهة علمانية في مواجهة الأحزاب الدينية وخوض انتخابات مجالس المحافظات المقبلة مطلع العام المقبل، إذ أكد الحزب الشيوعي احد ابرز مكونات التيار أن الأوضاع السياسية متى ما كانت مستقرة فسيكون للقوى الديمقراطية حظوظ وافرة للظفر بالمعترك الانتخابي، لكنه حذر في الوقت ذاته من الاصطفافات الطائفية التي تعتمدها الأحزاب المهيمنة على السلطة عشية بدء أي انتخابات مر بها العراق خلال السنوات الماضية.

◆ صفية السهيل لـ(المدى): أعيدوا بغداد إلى أهلها.. ٩٠٪ من ممثليها غرباء

□ بغداد / إياس حسام الساموك

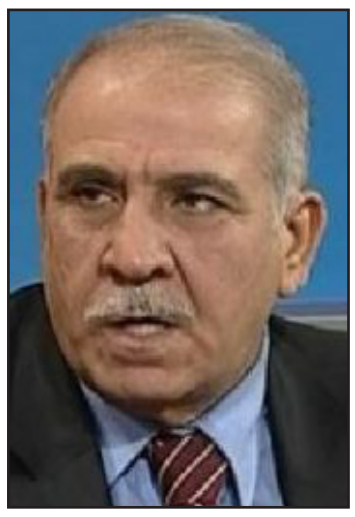
وائل عبد اللطيف

صفية السهيل

رائد فهمي

وحول الخلافات التي تضرب الكتل الكبيرة داخل العملية السياسية خصوصا ذات الصبغة الطائفية قال عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي رائد فهمي "نأمل أن تكون الانتخابات المقبلة بعيدة عن الشحن الطائفي والاثني والديني، ويجب أن يكون الاستحقاق المقبل وفق البرامج السياسية حتى تحقق القوى الديمقراطية نتائج تتفق مع وجودها في الشارع ". وكان مصدر مقرب من زعيم العراقية إياد علاوي قد ذكر في تصريح لـ(المدى) أمس الأول "إن الأخير يفكر في الدخول في انتخابات مجالس المحافظات بعيدا عن مكونات قائمته"، أمر اعتبره الحزب الإسلامي خطوة أولية لعودة جبهة التوافق التي تشكلت عام ٢٠٠٦ الى الواجهة، بالمقابل تضرب الخلافات التحالف الوطني بعد اتهامات أطلقها التيار الصدري والمجلس الإسلامي الأعلى إلى حزب الدعوة بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي باستخدامه المال العام في حملاته الانتخابية. وأوضح فهمي في تصريح لـ(المدى) أمس "لدينا تجارب سابقة تفيد بعودة الاصطفافات الطائفية في اللحظات الأخيرة التي تسبق الاستحقاق الانتخابي لأن في هذا الأمر مصدر قوة بالنسبة للأحزاب الدينية".

وأردف "هناك تحركات على مدى الفترة الماضية بين جميع التيارات العلمانية والديمقراطية من اجل خوض انتخابات المحافظات في قائمة واحدة"، كاشفا عن مؤتمر شعبي عام سيعقد يوم غد وستشترك فيه جميع القوى الديمقراطية من اجل تنضيج هذه الأفكار.

وأعرب القيادي في الحزب الشيوعي عن مخاوفه حيال قانون الانتخابات الحالي، داعيا إلى تعديله في اقرب وقت ممكن، محذرا من اتخاذ هذا الإجراء في وقت قريب من موعد الانتخابات، مبينا "في هذه الحالة ستعمل الأحزاب الدينية على وضع تعديلات تخدم مصالحها".

ويعد تمويل الحملات الانتخابية احد ابرز التحديات التي تواجه التيارات الديمقراطية في العراق، إذ لفت فهمي إلى "أننا نعتبر استخدام المال السياسي في الحملات، أسلوبا محرما وخارج الدولة المدنية عكس أحزاب السلطة التي تستثمره في كسب هذه الانتخابات"، معولا على قانون الأحزاب السياسية في البرلمان، وزاد "فيه فقرة تنص على أن تمول الدولة هذه الأحزاب وفق المعايير والضوابط". وبخصوص العلاقة بين فئة الشباب التي كان لها دور في الحركة الاحتجاجية والتيارات الديمقراطية احد ابرز الداعمين لهذه الحركات ذكر عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي "إن هذه الفئة السلاح الأساسي لصناعة المستقبل لكنه يعاني من مشاكل جمة تتعلق بالبطالة وخنق الحريات وإننا نولي اهتماما كبيرا لمعالجتها".

بالمقابل فإن هناك جهات سياسية أخرى، وحسب فهمي، تحشد الشباب على أسس غير صحيحة من خلال التفكير فيها عشية الانتخابات فحسب".

ولم يستطع القيادي في الحزب الشيوعي عن إعطاء فكرة مسبقة عن نتائج انتخابات مجالس المحافظات، معللا ذلك بـ"وجود ظروف قد تحيط بالمعترك الانتخابي ساعة وقوعه تغير مجرى النتائج، برغم أننا نعمل على إيجاد حلول إستراتيجية تهدف لتمكين شرائح مجتمعية مهمشة من اخذ دورها في الحياة العراقية، وإذا ما مر كل شيء على ما يرام دون ظروف غامضة ستكون لنا نتائج طيبة في الانتخابات المقبلة". ويرى فهمي استهداف الشباب لاسيما الناشطين في الحركة الاحتجاجية من خلال أمور تتعلق بخنق الحريات، محاولة تقويض الحركات الديمقراطية والليبرالية ، وقال "هناك ظواهر تقلقنا، كاستهداف الشباب الناشط الذي كان له دور في العملية الاحتجاجية بأساليب بعيدة عن الدستور، وإن الحملات التي تستهدف الشباب تحت عناوين (الإيمو) تثير غضبنا، لأن ملاحقة الشباب بسبب تأثرهم بموضة معينة تدخل في باب الحريات الشخصية المنصوص عليها في الدستور وإذا ما كانت هناك نقاط سلبية عنها فيجب حلها بالطرق العلمية، ولكن السلطة تخشى حركاتهم لاسيما بعد دخولهم في مجالات الفن والمسرح والشعر وغيرها من الأنشطة التي تسهم في تطوير الثقافة العراقية". بالمقابل تتوقع النائبة المستقلة صفية السهيل أن كلفة انتخابات مجالس المحافظات ستميل نحو الأطراف السياسية التي تنجح إلى إقناع الشارع ببرامجها الانتخابية بغض النظر عن الخلفية السياسية لكنها ناشدت التيارات الديمقراطية بتثقيف المواطن وتعريفه بأهمية هذا الاقتراع، محذرة في الوقت نفسه من استمرار حكومة بغداد في موقعها، داعيا إلى ما أسمته إرجاع العاصمة إلى أهلها.

السهيل قالت في حديث مع (المدى) أمس "إن لانتخابات المحافظات أهمية قصوى لقرب مجالسها من المواطن العراقي، لاسيما في تأمين كل احتياجاته المتواصلة، هناك اشتباك بين مهام مجالس المحافظات مع البرلمان، وهو أمر خاطئ على التيارات الديمقراطية التوعية على هذا الأمر وتقديم برامج إلى المواطنين تكون محل اقتناع من قبلهم".

وتركز السهيل على أهمية محافظة بغداد من سواها، مؤكدة أن اغلب ممثليها في الوقت الحالي ليسوا بغداديين، وناشدت أهالي الأحزاب الديمقراطية بضرورة توجيه دعوة تحت عنوان "أعيدوا بغداد إلى أهلها"، "اذهبوا وانتخبوا البغداديين المؤمنين بتعدديتها الثقافية"، وأردفت "إن ٩٠٪ من ممثلي العاصمة في الحكومة المحلية ليسوا بغداديين".

وتابعت النائبة المستقلة : على التيارات الديمقراطية توعية الشارع بأن ممثلي العاصمة "لا يحترمون تعدديتها وتنوعها الثقافي ويأتون بأفكار غريبة عن أهالي المدينة، ويميزون بين منطقة وأخرى بحجة اختلاف الهوية، كما إنهم لا يقدمون خدمة إلى أطراف بغداد فسكان هذه المناطق لا يتوفر لهم الماء الصالح للشرب وعاجزون عن إرسال أولادهم إلى التعليم". وعن هيمنة الأحزاب الدينية على المشهد السياسي قالت السهيل "في كل دول العالم الديمقراطية توجد مثل هكذا نوع من الأحزاب تستغل مشاعر شرائح معينة من السكان على أساس ديني وطائفي، وحتى نخرج بحل ديمقراطي سليم يجب التفكير بالإدارة المشتركة للبلد تجنبنا الخلاف بين التيارات الديمقراطية والدينية ونرفض الإدارة المتطرفة بغض النظر عن الخلفية".

وخلصت السهيل إلى انه "يجب علينا توعية المواطن العراقي بأن اختيارهم لن يكون على أساس الأغلبية السياسية وتشكيل الحكومة كما هو الحال بالنسبة للانتخابات البرلمانية إنما التصويت سيكون لمن يخدم الشارع العراقي".

مراقبون شددوا على إمكانية أن تكون للحركات الاحتجاجية قدم كبيرة في انتخابات مجالس المحافظات، شريطة أن توحد قياداتها، في مواجهة الأحزاب الدينية التي تمتلك المال والسلطة.

وأفاد السياسي المستقل، وائل عبد اللطيف بـ" إن عملية التنافس ستكون غير متكافئة، لأن الجهات السياسية التي تمسك بالقرار لديها حظوظ وافرة في استقطاب الجماهير من خلال المال العام وإطلاق التعيينات وغيرها من الإمكانيات التي توفرها الدولة لهم".

وتابع عبد اللطيف في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس " إن المواطن يفكر بمن لديه المال لعله ينفذ ما يطلبه، أما الأحزاب الديمقراطية فتعتمد على المبادئ عكس التي موجودة في دفة الحكم الباحثة عن المصالح". وعن دور التيارات العلمانية والديمقراطية في الانتخابات المقبلة أوضح السياسي المستقل "إن هذه التيارات نظيفة لا شيء تقدمه في هذه الفترة سوى البناء الديمقراطي وهي نظرية قد تبدو غير مجدية في مواجهة الأحزاب الدينية المسيطرة على المشهد السياسي". وفيما يتعلق بحظوظ هذه التيارات في الانتخابات المقبلة بيّن عبد اللطيف "إذا ما استطاعت توحيد صفوفها وحصلت على موارد مالية جيدة فسيكون لها قاعدة جيدة في الانتخابات المقبلة ومن الممكن أن تحصل على نتائج طيبة لاسيما بعد ثبت فشل التيار الديني في تقديم برنامج يواكب التطور الديمقراطي".

وخلص عبد اللطيف إلى أن "على هذه التيارات أن تصنع ائتلافا كبيرا وعملها في الفترة الماضية كان خطوة على الطريق الصحيح ولكنهم بحاجة إلى المزيد من اجل أن تلتف حولهم جبهات سياسية أخرى خدمة للعراق وخصوصا المثقفين المغيبين عن المشهد الحالي".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

٣ أشياء لم أفهمها

إنها ٣ أشياء تحيرني هذا الأسبوع، واحدة تتعلق بسوريا وأمريكا والعراق، والأخرى بثامر الغضبان ونوري المالكي، والثالثة بالبرلمان الإيراني ونظيره العراقي .

فقد تكرم نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن بالاتصال هاتفيا برئيس وزرائنا نوري المالكي بعد شهور من غياب هذه الاتصالات.. وحسب بيان حكومتنا فإن الموضوع الذي ناقشه الجانبان هو التأكيد على عدم تسليح أي من "الأطراف المتنازعة" في سوريا. أي الاتفاق على عدم تسليح بشار الأسد الذي أصبح زعيم اكبر ميليشيا في الشام، والاتفاق على عدم تسليح معارضيه في الوقت نفسه. لكنني لم افهم هل تضمنت المكالمة صفقة بيننا وبين الدولة العظمى تقتضي أن نتوقف عن دعم الأسد لا سمح الله كي تتوقف أمريكا عن دعم الثوار السوريين المساكين لا سمح الله أيضا ؟ هل رصد العراق عملية أمريكية سرية لتهريب السلاح عبر العراق، فحاول المالكي تأكيد أن بغداد ترفض ذلك؟ أم أن أمريكا رصدت عملية عراقية لتهريب سلاح الى الأسد فحاولت إلفات النظر؟ أم أن هناك طرفا ثالثا قام بتهريب الأسلحة وتريد بغداد وواشنطن أن تتعاونا لردعه سواء تعلق الأمر بمؤيدي الثوار أم مؤيدي الأسد؟

المهم أنني لم افهم سر الاتصال، فحاولت ان انشغل بفهم قضية أخرى تتعلق بزيارة رئيس الحكومة إلى الكويت. إذ إن بغداد تحاول تأكيد علاقات طيبة بالكويت قبيل القمة كي تحصل على طرف صديق في قمتها، إذ ستكون لدينا مشاكل مع معظم الدول التي يفترض أن تحضر القمة، وسيكون علينا أن نبحث عن أصدقاء ولو في الوقت الضائع كي "يفزعوا" لمساعدتنا لو "انلاصت" بين القادة تحت قبة قصرنا الجمهوري. ولكن ألن يناقش المالكي خلافاتنا العالقة مع الكويت؟

والكويت مليئة بالمعتدلين الذين يمكن أن نستعين بهم في قضايا عدة، رغم أننا لم نفعل ذلك وفضلنا أن نتراشق مع المتشددين طيلة عقد كامل بعد رحيل صدام حسين.. كما إنها تتفوق علينا بعرض قضاياها على نحو واضح مقابل ضعف عراقي رهيب في عرض قضاياه أمام شعبه وأمام المجتمع الدولي. وعلينا أن نتذكر هنا أننا بقينا ننتظر منذ ٧ شهور، أن نفهم ما جاء في تقرير مهم أعده ثامر الغضبان المستشار الرفيع في حكومتنا، حول وضع ميناء مبارك وتأثيره أو عدم تأثيره على سواحلنا الضيقة. لكن الأمر تأخر ولم يتسرب شيء عن التقرير وربما عاد الغضبان ثانية إلى زيارة الكويت برفقة المالكي، دون أن نعلم نحن أو برلماننا بحقيقة تقريره وما تضمنه من توصيات! الشهور تمر بسرعة والزوابع ترتفع في أكثر من قضية والمالكي ذاهب لمناقشة "القضايا الحساسة" ونحن لا نعلم حقيقة الموقف في اخطر موضوع يواجه مستقبل العراق الاقتصادي.

الصديق مازن الزيدي وبدل أن يعينني على فهم هذه الألغاز، راح ينبهني إلى قضية أكثر طرافة وغرابة. فالبرلمان الإيراني المنتخب مطلع الشهر الحالي والمحاط بألف قيد في نظام شمولي يزوق نفسه باقتراعات وانتخابات.. اختار أن يكون أول نشاط له هو استجواب رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية احمدي نجاد، حول قضايا بالغة الحساسية. وأفهم أن الاستجواب سيجري من قبل مؤيدي المرشد علي خامنئي الحريص على تقليم أظفار نجاد بعد أن طار الأخير بأحلام سلطة واسعة جعلته يتجرأ ويعارض المرشد أكثر من مرة.. لكنني مع ذلك لا املك في إطار هذا الخبر إلا أن أتذكر برلماننا الذي كانت كتله شاطرة جدا في كيل شتى التهم إلى المالكي وتلكئه وتعثره وإخفاقاته، لكنها لم تنجح أبدا في تنظيم ولا استجواب حقيقيا واحدا لرئيس الحكومة سواء في البرلمان الحالي أو السابق.. انه لغز ثالث لم افهمه طيلة أسبوعي هذا.

الأنبار تهدد بالعصيان إذا تمت محاكمة مرتكبي مجزرة حديثة ببغداد

□ بغداد / المدى

طالب نواب يمثلون محافظة الأنبار، أمس ، بمحاكمة منفذي هجمات حديثة في محافظتي الأنبار أو صلاح الدين، وانتقدوا القضاء لنقله القضية إلى بغداد، مؤكدين أن أهالي المحافظة سيستمرون بالتظاهر وسيقومون بعصيان مدني إذا لم يحاكم الجناة في إحدى تلك المحافظتين.

وقال النائب عن القائمة العراقية احمد العلواني في مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان مع عدد من نواب الأنبار، وحضرته "المدى" إن "حادثة حديثة ارتكبت في محافظة الأنبار واعتقل منفذوها في صلاح الدين ولهذا يجب محاكمتهم في الأنبار أو صلاح الدين"، معتبرا أن "تعامل القضاء مع هذه القضية بنقلها إلى بغداد فيه انتقائية ويثير الشكوك والهواجس".

وأوضح العلواني أن "مجلس القضاء الأعلى لم ينقل الدعوى المثارة ضد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وإنما نقل هذه الدعوى إلى بغداد"، مؤكدا أن "أهالي الأنبار يطالبون أن تكون المحاكمة في محافظتهم". وأكد النائب عن القائمة العراقية أن سكان محافظة الأنبار سيستمرون بالتظاهر أو العصيان المدني إذا لم يستجب القضاء الأعلى لمطالبهم"، مشددا على "ضرورة أن لا يستجيب مجلس القضاء الأعلى للضغوط السياسية".

وكانت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية هاجمت، في الخامس من آذار ٢٠١٢، بأسلحة رشاشة وقنابل يدوية نقاط تفتيش تابعة للجيش العراقي والشرطة، ومنازل تعود لعناصر أمن، في مناطق متفرقة من قضاء حديثة، (١٨٠ كم غرب الرمادي)، مما أسفر عن مقتل ٢٥ عنصراً أمنياً بينهم معاون آمر الرد السريع المقدم محمد شوفير، والنقيب خالد الحديثي، وأحد المسلحين، فضلاً عن إصابة ١٠ من عناصر الأمن، فيما أعلنت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة الأنبار، أن مكتب القائد العام للقوات المسلحة أقال قائد عمليات الأنبار الفريق الركن عبد العزيز العبيدي من منصبه، وأمر بتعيين الفريق الركن طارق العزاوي بدلا عنه، على خلفية تلك الهجمات.

كما قرر المجلس، (٦ آذار ٢٠١٢)، إقالة قائد شرطة المحافظة اللواء هادي كسار رزيج على خلفية تلك الهجمات أيضاً، فيما أكدت اللجنة الأمنية في المجلس أن رئيس الوزراء نوري المالكي وافق على قرار الإقالة. وأعلنت محافظة الأنبار أن منفذي الهجمات المسلحة، دخلوا عن طريق بيجي بسيارات مصفحة تم شراؤها من الجيش الأميركي، فيما اعتبرت أن المسلحين استغلوا أسلوب الاعتقالات التي تنفذها قوات أمنية تأتي من العاصمة بغداد من دون التنسيق معها، في وقت حملت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية القيادة العامة للقوات المسلحة مسؤولية الخرق الأمني، وأكدت أن القوة التي نفذت الهجوم ترتدي ملابس قوات (SWAT) واشتبكت مع الأجهزة الأمنية لساعتين متتاليتين. وكانت وزارة الداخلية العراقية أعلنت، (٧ آذار ٢٠١٢)، عن اعتقال ١٥ شخصا من منفذي هجوم حديثة بعد اشتباك أسفر عن إصابة ثلاثة مسلحين في قضاء بيجي شمال تكريت، فيما أكدت أن قواتها مستمرة في البحث عن بقية المنفذين.

ولاقت الهجمات التي شهدها قضاء حديثة ردود فعل مختلفة حيث حملت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، في الخامس من آذار الحالي، الحكومة ووزير الداخلية بالوكالة المسؤولية الكاملة عن الخرق الأمني الذي أدى إلى تفجيرات حديثة، ودعت إلى الإنهاء الفوري لحالة "الفلتان" من خلال التعامل بجدية مع الملف الأمني والإسراع بشغل منصبي وزيري الدفاع والداخلية.

الأعرجي يكشف لـ(المدى) جذور الخلاف في الكتلة البرلمانية

انقسامات في القائمة البيضاء بعد فصل أبرز مؤسسيها

□ بغداد / المدى

تشهد القائمة البيضاء، اضطرابات وخلافات على خلفية إصدار أمينها العام جمال البطيخ قرارا بفصل اثنين من أعضائها بذريعة مخالفتهم للنظام الداخلي، غير أن احد المفصولين اعتبر القرار غير قانوني وباطلا وتوعد بملاحقة قضائية ضد المتسبب فيه.

وتابع البطيخ "هناك جملة من المخالفات ارتكبها النائبان لا استطيع البوح بها أمام وسائل الإعلام، إنها ملفات داخلية، ولكن صبرنا عليهم كثيرا وكانت جلسة الفصل أمس مشحونة اتخذنا فيها قرارنا بحضورهم.

يأتي موقف البطيخ بعد ساعات من إعلان الكتلة العراقية البيضاء أنها اتخذت قرارا بفصل النائبين عن الكتلة قتيبة ابراهيم الجبوري وأحمد عريبي من الكتلة .

وذكرت البيضاء في بيان تلقت (المدى) نسخة منه أمس "إن قرار فصل النائبين عن الكتلة الجبوري وعريبي جاء بسبب مخالفتهما للنظام الداخلي للكتلة ". ووصف رئيس الكتلة العراقية البيضاء البرلمانية قتيبة الجبوري قرار فصله والنائب احمد عريبي من الكتلة بأنه " قرار باطل جملة وتفصيلا، ولا يمكن من الناحية القانونية أن نطلق عليه اسم قرار". وأوضح في تصريح صحفي مكتوب تلقت (المدى) نسخة منه أن اتخاذ أي قرار يستوجب موافقة الأغلبية داخل الكتلة وفقا لنظامها الداخلي، ولا يمكن أن يتم اتخاذ مثل هكذا إجراء بحق نائبين من الكتلة بقرار شخصي فردي لا يستند إلى أي غطاء قانوني". وأضاف :"إن أغلبية نواب الكتلة يرفضون هذا الإجراء الباطل رفضا قاطعا، وسنقوم باتخاذ الإجراءات القانونية ضد من حاول أن يمرره بشكل غير شرعي، سيما وأننا نحن من يمثل الكتلة العراقية البيضاء بشكل شرعي وقانوني". ويبدو أن قرار الفصل أثار انقساما داخل الكتلة ما اثر على مكتبها الإعلامي، حيث ورد تعميم بعد بيان الفصل جاء فيه : نرجو تفضلكم بعدم نشر الخبر الذي أرسلناه إليكم قبل قليل بشأن فصل النائبين الجبوري وعريبي، أو التفضل بحذفه إذا أمكن ذلك وبما لا يسبب الإحراج لكم ، ونلتمس منكم العذر على الإحراج الذي سببناه.

من جانبه أبدى النائب في الكتلة زهير الاعرجي استغرابه من قرار البطيخ بفصل النائبين وقال في تصريح لـ(المدى) أمس "ليس هناك مشكلة في القائمة البيضاء ترتقي لفصل أعضائها، إنها مجرد خلافات بسيطة". وتابع الاعرجي "إن القرار اتخذه البطيخ بمعية نائبين؛ كاظم الشمري وعزيز المياحي، وهو أمر مخالف للنظام الداخلي للكتلة الموقع عليه من قبل أعضاء الكتلة الذي لا يجيز الفصل إلا بالأكثرية من نواب القائمة". وأردف "أصدرنا قرارا ببطلان الفصل لأننا نعتز بنوابنا، وإن الجبوري مارس مهامه كرئيس للكتلة على أتم وجه، وبالتالي خاطبنا رئاسة البرلمان بأن قرار الفصل غير صحيح ونحن الأكثرية معهم". وعن سبب اتخاذ قرار الفصل أوضح الاعرجي "كان هناك لتغيير دوري لرئيس الكتلة، ونحن الأكثرية كنا مع الإبقاء على الجبوري رئيسا لها للظرف السياسي الراهن ودوره الايجابي"، وتابع "قررنا التريث في الاستبدال لكن تفاجأنا بإصدار قرار الفصل عن طريق الإعلام وليس تبليغنا الرسمي، نحن لسنا ملكا لأحد لأن الكتلة هي لنوابها جميعا ولا يستطيع طرف ما التفرد في قرار الفصل".

وخلص الاعرجي إلى "إن أغلبية نواب الكتلة تقف مع مقاضاة الجبوري للبطيخ بتهمة التشهير دون وجود أسباب موجبة له، وستكون الظروف أكثر وضوحا خلال اليومين المقبلين إذ سيكون هناك اجتماع للكتلة سنتخذ فيه قرار حاسما"، مستبعدا أن يكون هناك استبعاد لأي نائب وقال "إن الأمور لم تصل إلى هذه الدرجة من الحدية لكننا سنقف ضد قرار إبعاد الجبوري وعريبي".

وكان الأمين العام للكتلة العراقية البيضاء جمال البطيخ قد فصل النائبين قتيبة الجبوري وأحمد العريبي من الكتلة لمخالفتهما النظام الداخلي.

وقال البطيخ في تصريح لـ(المدى) أمس إن "الكتلة البيضاء فصلت النائبين "الجبوري" و"العريبي" لمخالفتهما النظام الداخلي، وأضاف "إن الكتلة لن تتراجع عن قرار الفصل الصادر بحق النائبين المذكورين". ونفى الأمين العام للكتلة العراقية البيضاء "الأنباء التي أشارت إلى تراجع الكتلة عن قرار فصل النائبين عن البيضاء "الجبوري" و"العريبي".

القائمة البيضاء